السيسي يجدد رفض مصر أي مساس بحقوقها المائية

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

القاهرة– "وكالات": أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، رفضه أي عمل أو إجراء يمس بحقوق مصر المائية.

وجدد السيسي خلال اتصال مع سيريل رامافوزا، رئيس جنوب إفريقيا، أمس الأول، التأكيد على الثوابت المصرية بشأن سد النهضة، خاصة ما يتعلق باستئناف المفاوضات الثلاثية لبلورة اتفاق قانوني ملزم وشامل بين كافة الأطراف المعنية حول قواعد ملء وتشغيل السد، ورفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوق مصر في مياه النيل.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة مصر، أن الرئيس الجنوب إفريقي أعرب عن التطلع لاستمرار التنسيق المكثف بين البلدين خلال الفترة المقبلة للعمل على حلحلة الموقف الحالي، والوصول إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن هذه القضية الحيوية.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الاتصال تطرق كذلك إلى التباحث حول بعض موضوعات التعاون الثنائي بين مصر وجنوب إفريقيا، فضلاً عن تبادل الرؤى بشأن تطورات عدد من القضايا الإقليمية والملفات المتعلقة بالاتحاد الإفريقي.

وكان البرلمان الإثيوبي قرر مناقشة مشروع قرار يطالب باتخاذ موقف عادل في مفاوضات سد النهضة، بما يحفظ حقوق مصر وإثيوبيا والسودان، خاصة بعد قيام أميركا بخفض المساعدات الخارجية لأديس أبابا بنحو 100 مليون دولار قبل شهرين.

وتعليقاً على هذا التغير الإثيوبي، تحفظ مسؤولون مصريون في الرد على تلك الخطوة الجديدة الآتية من أديس أبابا، مؤكدين لـ" العربية. نت" أن إثيوبيا وعدت كثيرا بتغيير موقفها وإبداء مرونة في المفاوضات عبر وسائل الإعلام المختلفة، لكنها عاودت في كل مرة التعنت خلال الاجتماعات الرسمية، ممسكة بشروطها التي تضر بمصالح مصر والسودان.

الجامعة العربية تدين استئناف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي

أحمد أبو الغيط

القاهرة – «وكالات»: دان أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أمس قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء وحدات استيطانية جديدة على الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد أبو الغيط في بيان صادر عن الجامعة العربية أن عودة إسرائيل للنشاط الاستيطاني «مرفوضة ومدانة وتناقض ادعاءات الحكومة الحالية بالسعي للسلام والاستقرار في المنطقة».

واعتبر أبو الغيط أن النشاط الاستيطاني يعتبر «عائقا هائلا» أمام تطبيق حل الدولتين وأن إصرار حكومة (رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين) نتنياهو على المضي قدما في البناء الاستيطاني لإرضاء المكونات اليمينية المتطرفة داخلها يعكس إصرارها على رفض تطبيق هذا الحل بل والعمل على تدمير فرص تحقيقه في المستقبل.

وأوضح أن المستوطنات «غير شرعية» من وجهة نظر القانون الدولي وبنص قرارات مجلس الأمن وعلى رأسها القرار رقم 2334 الذي أكد رفض الأمم المتحدة الاعتراف بأي تغييرات تجريها إسرائيل على الأراضي المحتلة.

وأشار البيان الى أن أبو الغيط كان قد تناول هذا الأمر مع المنسق الأممي الخاص لعملية السلام نيكولاي ميلادينوف لدى لقائهما أمس الأربعاء مشددا على أن إعلان الحكومة الإسرائيلية عن بناء 2166 وحدة استيطانية في الضفة الغربية يعد «تدميرا لأي جهود مستقبلية لإحياء التسوية».

وأكد ضرورة تحمل العالم مسؤولياته إزاء محاولات حكومة نتنياهو استئناف النشاط الاستيطاني لخدمة أغراضها الداخلية خاصة وأن هناك ما يشير إلى أن خططا أخرى للبناء الاستيطاني يجري الاعداد للإعلان عنها قريبا. وصادقت الحكومة الإسرائيلية امس على بناء أكثر من ألفي وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربية.

الحكم على ابنة بوتفليقة المزعومة بالسجن 12 سنة

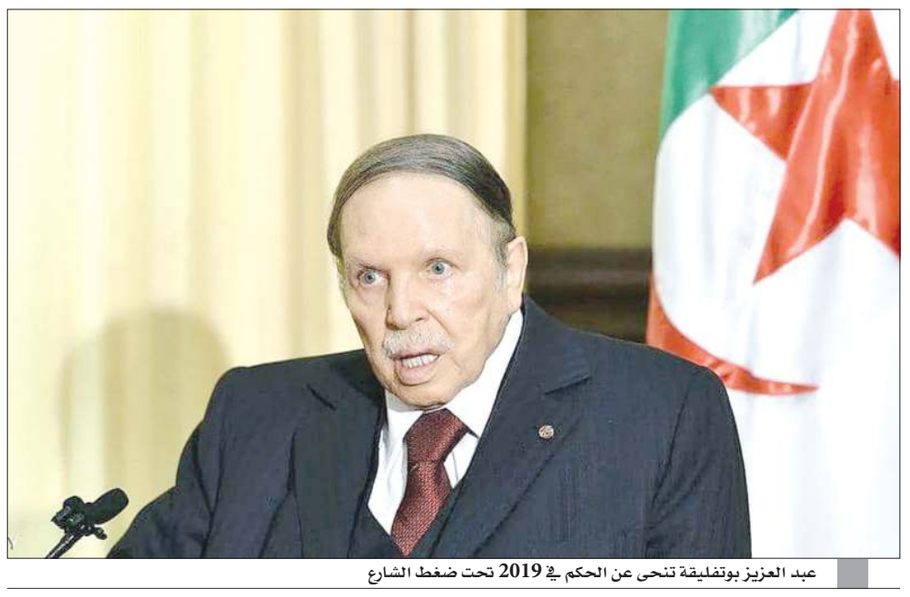
عبد العزيز بوتفليقة تنحى عن الحكم في 2019 تحت ضغط الشارع

الجزائر– "وكالات": قضت محكمة في الجزائر بسجن السيدة المثيرة للجدل، نشناش زوليخة، الشهيرة بلقب "مدام مايا"، 12 سنة نافذة مع مصادرة جميع أملاكها المنقولة وغير المنقولة، وذلك بعد ثبوت تورطها في قضايا فساد كبيرة.

وتعود فصول القضية إلى سنوات خلت، عندما ادعت "مايا" أنها ابنة الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة.

وعلى هذا الأساس تمكنت السيدة من عقد صفقات مشبوهة، عن طريق لعبها لدور الوسيط بين بعض الوزراء ورجال أعمال للحصول على امتيازات بطرق غير قانونية.

وخلال العشر سنوات الماضية تحولت "مايا" إلى حلقة نفوذ قوية تمر عبرها العديد من صفقات الفساد التي تمت في وقت بوتفليقة.

وليس من الواضح كيف استطاعت هذه السيدة الاستمرار في خداع الكثيرين بكذبة نسبها إلى الرئيس.

وتضمنت قضية "مايا" التحقيق مع أكثر من 15 مسؤولا من كبار المسؤولين في عهد النظام السابق، منهم المدير العام الأسبق للأمن الوطني (الشرطة) اللواء عبد الغني هامل، ووزيرا الأشغال العامة السابقين محمد الغازي وعبد الغني زعلان، الذي شغل أيضا منصب مدير حملته الانتخابية لبوتفليقة، غداة ترشحه لولاية خامسة، وكذا 11 شخصاً آخر بينهم رجال أعمال.

وتتمحور قضايا الفساد حول "منح والحصول امتيازات غير مستحقة، وتلقي رشاوى، وسوء استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، ومخالفة التشريع الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، واستغلال الوظيفة، ومنح والحصول على رشاوى".

وأدانت المحكمة معظم المتهمين في الملف، وحكم على كل من الهامل عبد الغني والغازي محمد وشريفي محمد. بن عيشة ميلود بـ 10 سنوات نافذا سجنا ومليون دينار جزائري غرامة مالية نافذة وغرامة مالية قيمتها تتراوح ب 6 آلاف دولار في حق كل واحد منهم.

كما صدر حكم ممثل في حق يحياوي عمر مع تأييد الأمر بالقبض الدولي عليه.

ولا تزال حكاية "مايا" تشكل حلقة غموض كبيرة في الجزائر، وقد نفى شقيق الرئيس السابق سعيد بوتفليقة في وقت سابق، أن يكون لمايا علاقة قرابة تجمعها بعائلة بوتفليقه بأي شكل من الأشكال.

تخوف من مواجهات بطرابلس.. ميليشيات الزاوية تحذر الوفاق

قوات أمنية موالية لباشاغا في طرابلس

طرابلس – «وكالات»: قلق واستنفار يسود العاصمة الليبية، بعدما أمر وزير الدفاع بحكومة الوفاق صلاح النمروش، أمس بعودة كافة الميليشيات المسلحة إلى مقراتها، خشية اندلاع مواجهات مسلحة على خلفية اعتقال مهرب البشر عبد الرحمن ميلاد الملقب بـ«البيدجا»، وذلك في إشارة إلى مليشيات الزاوية التي وصلت إلى طرابلس لمساندته.

ونقلت وسائل إعلامية محلية، أمس، عن النمروش الذي ينتمي كذلك إلى مدينة الزاوية، أن الوزارة أعطت تعليماتها للمدعي العسكري العام بإعداد تقرير مفصل عن الأحداث التي جرت داخل طرابلس.

وتشهد العاصمة الليبية منذ مساء أمس الأول، توترا أمنيا بين الميليشيات المسلحة الموالية لوزير الداخلية فتحي باشاغا التي ألقت القبض على «البيدجا» وميليشيات مدينة الزاوية التي ينتمي إليها، تزامنا مع استمرار الأخيرة في تحشيد قواتها نحو طرابلس، وإطلاق تحذيراتها إلى باشاغا لإطلاق سراح «البيدجا» أو استخدام القوة وإغلاق مصفاة النفط بمدينة الزاوية.

ودفعت مدينة الزاوية بعشرات العربات المسلحة نحو العاصمة، كما احتلت عددا من الميادين وأغلقت طرقات رئيسية. كما أطلقت الأعيرة النارية في الهواء، في مشهد أعاد إلى الأذهان حادثة توقيف وزير الداخلية فتحي باشاغا من قبل رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج وإحالته للتحقيق، أواخر شهر أغسطس الماضي، عندما انتقلت ميليشيات مصراتة إلى العاصمة لمساندته.

ويطالب بعض ناشطي مدينة الزاوية وزير الداخلية، بالقبض على المتهمين الآخرين في قضايا الاتجار بالبشر وتهريب الوقود وبارتكاب جرائم في حق الليبيين أسوة بالبيدجا، على غرار ابن مدينته مصراتة وقائد ميليشيات «لواء الصمود» صلاح بادي والمهربّ أحمد الدباشي المقب بـ«العمو»، وذلك لتحقيق المساواة في العدالة وتطبيق القانون.

في حين يرى آخرون أن عملية الاعتقال هذه جاءت انتقاما من «البيدجا» الذي خرج مؤخرا في بث مباشر، انتقد فيه الاستعانة بالمرتزقة السوريين والأتراك في الحرب الأخيرة وتفضيلهم على الليبيين، كما فضح علاقة بعض قادة الميليشيات المسلحة بالخارج وخصوصا تركيا وعلى رأسهم وزير الداخلية فتحي باشاغا.

توقيع وقف للنار بين حكومة جنوب السودان وجماعة متمردة

من توقيع الاتفاق في روما

روما– «وكالات»: أعلنت حكومة جنوب السودان و«جبهة الإنقاذ الوطني» المتمردة أمس الأول توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار.

وجرت المحادثات في روما برعاية «جمعية سانت إيغيديو» الكاثوليكية المقربة من الفاتيكان.

وفي مؤتمر صحافي مشترك مع ممثل حكومة جنوب السودان بارنابا ماريال بنيامين وقائد «جبهة الإنقاذ الوطني» الجنرال السابق توماس سيريلو سواكا، قال الكاتب العام للجمعية باولو إيمباليازو: «تمكّنا اليوم من إعادة بناء الثقة بين الطرفين.. أدت اللقاءات المنظمة في روما إلى نتيجة جيدة جداً: التزام الطرفين بوقف إطلاق النار».

وجرت معارك واشتباكات متكررة في جنوب البلد بين الجيش وقوات جبهة الإنقاذ الوطني التي لم توقع على اتفاق سلام في أيلول 2018.

وأشار إيمباليازو إلى «قرار تنظيم لقاء بين القادة العسكريين من الطرفين لدمج المعارضة في آلية مراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار». وأضاف أن «الهدف هو أن يتحدث العسكريون ويحترموا من ناحية أخرى «تَقَرر في روما، عبر إعلان مبادئ، موعد اللقاء السياسي المقبل الذي سينظم نهاية نوفمبر، وكذلك المواضيع التي سيتطرق لها الوفدان: من الفدرالية إلى الدستور مروراً بإصلاح قطاع الأمن».

وستشارك في هذه المحادثات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والنرويج وسويسرا وفرنسا واليابان وكينيا وإثيوبيا والسودان والفاتيكان.

ورفضت جبهة الإنقاذ الوطني توقيع اتفاق سلام في سبتمبر 2018 قاد إلى تشكيل حكومة وحدة في مارس 2020. ووقع سيريلو بداية العام اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة باعتباره جزءا من «تحالف معارضة جنوب السودان»، لكن لم يتم الالتزام به.

ويعرف جنوب السودان حرباً أهلية انطلقت في ديسمبر 2013 حين اتهم الرئيس سلفا كير نائبه السابق رياك مشار بتدبير انقلاب.

وأودى النزاع الذي شهد فظاعات وحوادث اغتصاب، بحياة أكثر من 380 ألف شخص وفق دراسة حديثة، ودفع أكثر من 4 ملايين ساكن للنزوح عن منازلهم.ونجح اتفاق سلام موقع في سبتمبر 2018 في إحداث تراجع كبير للمعارك، لكنها لم تتوقف بشكل كامل.

سوريا: مقتل 5 بينهم قادة من الفصائل المعارضة شمال درعا

أدهم أكراد

دمشق– "وكالات": قُتل 5 بينهم 3 من قيادات الفصائل المعارضة العسكرية السابقة في سوريا، إثر استهداف سيارة كانت تقلهم عند مفرق تبنة قرب مدينة إزرع شمال درعا من قبل مسلحين مجهولين، بحسب ما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان.

يذكر أن المنطقة تسيطر عليها قوات النظام وتبسط قبضتها الأمنية عليها بشكل كامل.

وأضاف المرصد أن المدعو أدهم أكراد ، وهو من بين المستهدفين، من أبرز قادة المعارضة في محافظة درعا، وهو صاحب مقولة "تسقط موسكو ولا تسقط درعا".

بدوره، أعلن "تجمع أحرار حوران" المعارضة، أن سيارة طاردت القيادي أدهم أكراد ورفاقه، وبعد توقفهم بإحدى محطات الوقود، باشرت المجموعة بإطلاق النار على سيارة أكراد، ما أدى لاحتراقها ومقتل جميع ركابها.

وتابعت أنه "كان متجهاً نحو العاصمة دمشق للمطالبة بجثامين القتلى الذين قضوا في معركة الكتيبة المهجورة في ريف درعا الأوسط قبل سنوات".

وأشارت إلى أن رئيس فرع الأمن العسكري في المنطقة الجنوبية العميد لؤي العلي "كان على علم مسبق برحلة أكراد إلى دمشق".

وشهدت درعا خلال سبتمبر الماضي، أكثر من 21 حادثة اغتيال، معظمها استهدف أفراداً ينتمون لقوات النظام وأجهزته الأمنية. وحسب تقرير لـ"المرصد السوري لحقوق الإنسان"، بلغت أعداد الهجمات ومحاولات الاغتيال في درعا بأشكال وأساليب عدة عبر تفجير عبوات وألغام وآليات مفخخة وإطلاق نار نفذتها خلايا مسلحة خلال الفترة الممتدة من يونيو 2019 وحتى أواخر سبتمبر 2020 أكثر من 698 هجوماً واغتيالاً.ووصل عدد الذين قُتلوا إثر تلك المحاولات خلال الفترة ذاتها إلى 460، وهم: 126 مدنياً بينهم 12 مواطنة، و15 طفلا، إضافة إلى 210 من قوات النظام والمسلحين الموالين لها والمتعاونين مع قوات الأمن، و79 من مقاتلي الفصائل ممن أجروا "تسويات ومصالحات" وباتوا في صفوف أجهزة النظام الأمنية من بينهم قادة سابقون، و23 من الميليشيات السورية التابعة لـ"حزب الله" اللبناني والقوات الإيرانية، بالإضافة إلى 22 من الفيلق الخامس. وتشهد درعا صراعاً بين روسيا عبر ذراعها المتمثل بـ"الفيلق الخامس" من جهة، وإيران عبر ميليشياتها المحلية من جهة ثانية وسط سيطرة ظاهرية لقوات النظام السوري منذ عودتها إلى جنوب غربي البلاد في منتصف 2018.